

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية  
جنيف

التقرير النهائي للفريق العامل المخصص للخبرات  
المقارنة في مجال الخصخصة المقدم إلى مجلس  
التجارة والتنمية



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ١٩٩٤

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

التقرير النهائي للفريق العامل المخصص للخبرات  
المقارنة في مجال التخصصة المقدم إلى مجلس  
التجارة والتنمية

الأمم المتحدة



المحتويات

الفقرات

٧-١	.....	مقدمة	- أولا -
١١-٨	.....	تقييم	- ثانيا -
٨	.....	ألف - حالة تنفيذ برنامج العمل	
١١-٩	.....	باء - تقييم أساليب العمل والنتائج المحققة	
١٨١٢	.....	الاستنتاجات والتوصيات	- ثالثا -

المرفقات:

	عناصر إرشادية للنظر فيها عند وضع برامج الخصخصة	- الأول -
	اختصاصات	- الثاني -
	قائمة العروض القطرية والورقات المقدمة من أعضاء أفرقة الخبراء	- الثالث -
	تقارير الفريق العامل المخصص والوثائق التي أعدتها الأمانة	- الرابع -
	قائمة بأعضاء أفرقة الخبراء	- الخامس -
	قائمة الأعضاء وغيرهم من المشاركين	- السادس -

## أولا - مقدمة

١- أنشأ مجلس التجارة والتنمية الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال التخصصية وذلك بموجب مقرره ٢٩٨ (د-٣٨) وفقا للفقرة ٧٩ من التزام كرتاخينا. وقد اسندت إلى الفريق العامل المخصص، وفقا لاختصاصاته حسبما اعتمدها المجلس (انظر المرفق الثاني)، مهمة استعراض خبرات البلدان في مجال التخصصية، والنظر في الأهداف المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لعمليات التخصصية والعوامل المتصلة بتصميم برامج التخصصية وتنفيذها، وصياغة العناصر الأساسية الواجب النظر فيها لدى وضع برامج وخطط التخصصية، والعمل كمحفل مخصص لعرض البرامج والخطط الوطنية للتخصصية وكذلك لتبادل المعلومات ذات الصلة ونشرها.

٢- وعقد الفريق العامل المخصص أربع دورات على مدى ١٦ شهرا، وذلك على النحو التالي: الدورة الأولى من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ والدورة الثانية من ٧ إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣؛ والدورة الثالثة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛ والدورة الرابعة من ٥ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

٣- وقد تم تقديم دراسات أو عروض قطرية بشأن التخصصية من قبل البلدان التالية: الأرجنتين، الأردن، استراليا، اسرائيل، ألمانيا، اندونيسيا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، جامايكا، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، رومانيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، الصين، غانا، فرنسا، الغلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، كرواتيا، كندا، كولومبيا، ليتوانيا، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان. وعلاوة على ذلك، تم تقديم مساهمات كتابية من قبل الخبراء المشاركين في أعمال الفريق العامل المخصص كأعضاء في أفرقة الخبراء. وترد في المرفق الثالث قائمة كاملة بالمساهمات القطرية والورقات التي أعدها أعضاء أفرقة الخبراء.

٤- وفي الدورة الأولى للفريق العامل المخصص (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)، ركز الفريق على مختلف جوانب تصميم وتنفيذ برامج التخصصية ونتائجها، بما في ذلك في جملة أمور دور الدولة، وآثار البيئة الاقتصادية الكلية على التخصصية، وأهداف التخصصية واستراتيجيتها، واختيار المؤسسات لأغراض تصفية الاستثمار، ونتائج التخصصية في مختلف البلدان. كما اعتمد برنامج عمل الفريق العامل المخصص. ويرد موجز للبيان الختامي للرئيس في الوثيقة TD/B/WG.3/5.

٥- وفي الدورة الثانية (٧ إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣)، بحث الفريق العامل بتعمق أهداف الخصخصة كجزء من استراتيجية شاملة لتعزيز روح المبادرة الخاصة وتنمية القطاع الخاص وعلاقة هذه الأهداف بأساليب الخصخصة وتمويلها. كما تم في عمليات تبادل الآراء بحث مختلف خيارات الخصخصة المرتبطة وغير المرتبطة بتصنيفية الاستثمار، وتعزيز الشفافية والمساءلة في عملية الخصخصة، وإعادة تشكيل المؤسسات العامة قبل تصفية الاستثمار، وتقييم الأصول، والاكتمال ومختلف جوانب ومصادر التمويل لأغراض عمليات الخصخصة. وترد موجزات المناقشات المتعلقة بتقنيات الخصخصة وتمويلها في الوثيقة TD/B/WG.3/9.

٦- وفي الدورة الثالثة (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)، بحث الفريق العامل بتعمق المسائل المعقدة المتمثلة في المنافسة وتنظيم الاحتكارات المخصصة، وبحث مواضيع مثل التنظيم الاقتصادي، والحدود القصوى للأسعار والأرباح، والارتباط بالشبكات المتعددة للمرافق العامة، والتنمية الخاصة للهياكل الأساسية، والعطاءات التنافسية. كما ناقش بإسهاب الأثر الاجتماعي للخصخصة وتدابير الدعم المتصلة بالجوانب الاجتماعية وبحث، في هذا الصدد، دمج الاعتبارات الاجتماعية في استراتيجيات الخصخصة، وأثر الخصخصة على شروط العمل والأمن الوظيفي، وتوفير الهياكل الأساسية والخدمات العامة، وتأمين رفاه المستهلك، فضلاً عن تدابير الدعم الاجتماعي بما في ذلك تدابير التعويض، والتدريب وإعادة التدريب وإسداء المشورة بشأن العمل، والمساعدة في انتقال العمال إلى مواقع أخرى وتوليد فرص العمل من خلال تشجيع روح المبادرة وتنمية المؤسسات. وقدم اقتراح لتحسين توعية الجماهير والجوانب الإعلامية لعملية الخصخصة. وترد موجزات المناقشات المتعلقة بالمنافسة والتنظيم فضلاً عن التأثير الاجتماعي للخصخصة في الوثيقة TD/B/WG.3/13.

٧- وفي الدورة الرابعة (٥ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤) ناقش الفريق العامل الجوانب البيئية للخصخصة، وعملية خصخصة صناديق المعاشات التقاعدية، وبحث نتائج الجهود التي بذلها الفريق العامل المخصص على مدى الأشهر الـ ١٦ الماضية. واعتمد الفريق العامل المخصص مجموعة من العناصر الإرشادية للنظر في صياغة برامج الخصخصة. وترد هذه العناصر في المرفق الأول لهذا التقرير. وترد موجزات المناقشات المتعلقة بالخصخصة والبيئة وخصخصة صناديق المعاشات التقاعدية في الوثيقة TD/B/WG.3/15.

## ثانياً - تقييم

### ألف - حالة تنفيذ برنامج العمل

٨- استكمل الفريق العامل المخصص عمله بنجاح بما يتمشى مع اختصاصاته. بيد أنه يسلم بوجود عدة مسائل تستحق مزيداً من التحليل والنظر العميقين (انظر في هذا الصدد الفقرة ١٧ أدناه).

### باء - تقييم أساليب العمل والنتائج المحققة

٩- إن الشكل الذي اختير لدورات الفريق العامل المخصص كان ناجحاً للغاية، إذ يركز على عقد الجلسات غير الرسمية، وإجراء مناقشات تديرها أفرقة الخبراء بشأن مواضيع رئيسية محددة، وإجراء عمليات تبادل للآراء فيما بين الخبراء الوطنيين، بما في ذلك المشاركون منهم كأعضاء في أفرقة الخبراء. وقد تمت الاستفادة في المناقشات من أعضاء أفرقة الخبراء الذين شاركوا بصفتهم الشخصية. فبالإضافة إلى ما قدمه هؤلاء من مساهمات كتابية قيمة، فقد جلبوا معهم خبرة واسعة وتجارب عملية غنية في مجال التخصص (انظر المرفق الخامس للاطلاع على قائمة بالخبراء المشاركين في الدورة). وهؤلاء الخبراء الذين اختيروا كأعضاء في أفرقة لمعالجة كل موضوع من المواضيع على حدة يمثلون جميع المناطق الجغرافية مع تفاوت واسع في الحالات القطرية. وقد أسهمت هذه الصيغة المتمثلة في إجراء حوار غير رسمي متعمق بمساعدة أفرقة الخبراء في إشاعة بيئة بناءة جداً خالية من المجادلات العنيفة مما هياً لجميع الدورات جواً إيجابياً يتيح التأمل والتفكير.

١٠- ومن أجل مساعدة الفريق العامل المخصص في أعماله، أعدت الأمانة عدداً من التقارير وورقات القضايا الممتازة، ومن بينها: "تصميم برامج التخصص وتنفيذها ونتائجها: استعراض للتجارب الوطنية لمختلف البلدان" استناداً إلى الدراسات والعروض القطرية من ٤٧ بلداً؛ و"النظر بتعمق فيما يلي: '١' المنافسة وتنظيم الاحتكارات التي انتقلت ملكيتها إلى القطاع الخاص و'٢' الأثر الاجتماعي وتدبير الدعم المتصلة بالجوانب الاجتماعية؛ و"القضايا المتصلة بما يلي: (أ) التخصص والبيئة و(ب) تخصص صناديق المعاشات التقاعدية؛ و"العناصر الإرشادية الواجب النظر فيها لدى صياغة برامج التخصص". وعلاوة على ذلك، أصدرت الأمانة ثلاثة منشورات تتسم بقيمة عملية كبيرة: "دليل مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالتخصص؛ وبيبلوغرافيا مشروحة بعنوان "إعادة تشكيل المؤسسات العامة وتخصصتها - استقصاء للمؤلفات الحديثة؛ ووثيقة بعنوان "الأنشطة المضطلع بها من قبل المنظمات الدولية في مجال التخصص" استناداً إلى الردود المقدمة على استبيان الأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت الأمانة ملخصات شاملة للمناقشات المتعمقة وعمليات تبادل الآراء التي أجراها الفريق العامل المخصص. وهذه الملخصات التي لقيت استحساناً

المشاركين مستنسخة في تقارير دورات الفريق العامل المخصص. وفيما يتعلق بملخص المناقشة حول الأثر الاجتماعي للخصخصة وتدابير الدعم المتصلة بالجوانب الاجتماعية، اعتبر الخبراء الوطنيون هذا الملخص أول بيان شامل بالقضايا التي ينطوي عليها الأمر. وعلاوة على ذلك، اقترح أن يتم إرسال هذا الملخص، مع الوثائق الأخرى ذات الصلة، كمساهمة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في عام ١٩٩٥. ويتضمن المرفق الرابع قائمة كاملة بالوثائق التي أعدتها الأمانة وتقارير الفريق العامل المخصص.

١١- إن المناقشات الغنية والبناءة والعروض القطرية الشاملة والتوضيحية، والورقات التقنية الممتازة التي قدمها أعضاء أفرقة الخبراء، والوثائق الموضوعية ذات النوعية العالية التي أعدتها الأمانة قد أسهمت جميعها في تمكين الفريق العامل المخصص من تحقيق نتائج ملموسة وإيجابية جدا. وقد ثبت أن العناصر المستمدة من الدروس المستفادة والأفكار المستخلصة من الخبرات الوطنية في مجال الخصخصة كانت بالغة القيمة في تحديد التدابير التي تنطوي عليها عملية الخصخصة والعوامل التي يمكن أن تؤثر تأثيرا حقيقيا في تحسين تصميم وتنفيذ برامج الخصخصة ونتائجها. ومن المشجع ملاحظة أن الوثائق الشاملة التي نتجت عن عمل الفريق العامل المخصص والنتائج التي تحققت قد استخدمت بالفعل من قبل البلدان وذلك، على سبيل المثال، في أعمال البحوث وفي صياغة ورقات السياسة العامة. وفي مجال معقد مثل مجال الخصخصة، لا ينطوي التشديد على أهمية هذه الانجازات على أية مغالاة.

### ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

١٢- اعتمد الفريق العامل المخصص، استنادا إلى عمله، العناصر الإرشادية الواجب النظر فيها لدى صياغة برامج الخصخصة، حسبما وردت في المرفق الأول لهذا التقرير. وتشمل هذه العناصر المواضيع الرئيسية التالية: اعتبارات عامة تتعلق بالخصخصة؛ وأشكال الخصخصة بما في ذلك خيارات عدم تصفية الاستثمار، وتصفية الاستثمار، وخصخصة البنية الأساسية؛ وإطار الخصخصة المتعلق بالبيئة الداعمة، والإطار القانوني وآلية الخصخصة والمنافسة والتنظيم، والتأثير الاجتماعي وتدابير الدعم. ويوصي الفريق العامل المخصص بتعميم العناصر الإرشادية على الحكومات ووكالات الخصخصة لاستخدامها، حسب الاقتضاء، مع مراعاة الحالة القطرية الخاصة بكل منها.

١٣ - ويوصي الفريق العامل المخصص بإرسال تقارير دوراته الأربع جميعها فضلا عن تقريره النهائي إلى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي ستعقد في عام ١٩٩٥ لكي تنظر فيها، حسب الاقتضاء.

١٤- يلاحظ الفريق العامل المخصص من تقرير الأمانة بشأن "تصميم برامج الخصخصة وتنفيذها ونتائجها: استعراض للتجارب الوطنية لمختلف البلدان" (TD/B/WG.3/7/Rev.2) ومن العروض الوطنية أن



المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وكذلك الوكالات المانحة الثنائية قدمت أنواعا مختلفة من المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لدعم الأنشطة المضطلع بها في مختلف مراحل عملية الخصخصة. ويوصي الفريق العامل المخصص بأن ينظر مجتمع المانحين في استمرار ما يقدمه من مساعدة من أجل الاستجابة على نحو فعال لاحتياجات هذه البلدان.

١٥- يوصي الفريق العامل المخصص باستمرار وتعزيز المساعدة التقنية التي تقدم بالتشاور مع البلدان المتلقية، في المجالات التالية:

- الإطار التنظيمي والمؤسسات المعنية بمعالجة مسائل الخصخصة وما بعد الخصخصة؛
- حملات التوعية العامة؛
- تقنيات التقييم والمشورة المالية كما في حالة عمليات العطاءات؛
- تعزيز الإطار القانوني والمالي والتدريبي لتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك تنمية المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- الآثار الاجتماعية للخصخصة، بما في ذلك سياسات توليد الوظائف والتدريب وتنمية الموارد البشرية.

ويسلم الفريق العامل المخصص بأهمية استخدام الخبرة التقنية المحلية، حسب الاقتضاء، ويوصي أيضا بإيلاء الاعتبار الواجب لإيجاد نهج متناسق وإقامة التعاون بين الهيئات الدولية المعنية (المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والوكالات المتخصصة وسائر هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية).

١٦- ويلاحظ الفريق العامل المخصص المبادرة التي قامت بها أمانة الأونكتاد لتعزيز أنشطة تعاونها التقني في مجال الخصخصة، آخذة في اعتبارها طلبات البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، من أجل نشر النتائج الملموسة التي حققها الفريق العامل المخصص، ويدعو المانحين المحتملين إلى النظر بصورة ايجابية في طلبات أمانة الأونكتاد لتمويل هذه الأنشطة.

١٧- ويوصي الفريق العامل المخصص الأونكتاد أو ، حسب الاقتضاء، منظمات دولية أخرى بإجراء مزيد من التحليل والنظر للمسائل التالية:

(أ) سياسات ما بعد الخصخصة؛ دراسات افرادية لشركات مخصصة فردية

'١' سجل الأسهم/علاقات المساهمين

'٢' ادارة الشركات

'٣' معايير الأداء، والرصد والتقييم

(ب) خصخصة البنية الأساسية

'١' البناء - الملكية - التشغيل/النقل

'٢' قيام القطاع الخاص بتوفير الخدمات العامة والاجتماعية

(ج) الخصخصة وتنمية أسواق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي؛ خصخصة صناديق المعاشات  
التقاعدية

(د) الخصخصة وتنمية المؤسسات، لا سيما تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(هـ) توسيع نطاق ملكية الأسهم؛ أشكال مشاركة صغار المستثمرين والعاملين في عملية الخصخصة

(و) الخصخصة والحماية البيئية وتعزيز التكنولوجيا السليمة بيئيا .

## المرفق الأول

### عناصر إرشادية للنظر فيها عند وضع برامج الخصخصة

#### مقدمة

١- استمدت هذه العناصر الإرشادية أساسا من خلال عمليات تبادل الخبرات الوطنية التي أجراها الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال الخصخصة. وقد بذلت محاولة لإدراج العناصر الرئيسية التي يمكن أن توفر مبادئ توجيهية وخيارات لوضع برامج الخصخصة والتي يمكن للحكومات أو وكالات الخصخصة أن تستخدمها، حسب الاقتضاء، آخذة في اعتبارها الحالات والخبرات القطرية الخاصة بها.

#### أولا - اعتبارات عامة

##### ألف - معنى الخصخصة

٢- الخصخصة جزء من عملية تكيف هيكلية للقطاع العام من الاقتصاد. وهي تنطوي على إعادة تعريف دور الدولة عن طريق إنهاء ارتباط الدولة بتلك الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها على أفضل وجه من قبل القطاع الخاص، سعيا الى بلوغ الهدف الاجمالي المتمثل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية. والخصخصة عملية سياسية في المقام الأول مع أن تنفيذها لا بد أن يتخذ طابع العملية الاقتصادية والتجارية.

٣- والخصخصة يمكن أن تشمل على: (أ) خيارات لا تنطوي على تصفية الاستثمار - تحويل المؤسسات العامة إلى شركات، وخصخصة الإدارة (عقود الإدارة، وعقود الايجار مع خيار الشراء، والامتيازات) والتعاقد الخارجي على توفير الخدمات العامة، و(ب) خيارات تصفية الاستثمار - خصخصة رأس المال. وثمة شكل معين من أشكال الخصخصة يتمثل في التطوير الخاص للهياكل الأساسية.

٤- ويمكن لعملية الخصخصة أن تتدرج من الخيارات التي لا تنطوي على تصفية الاستثمار (مثل تحويل المؤسسات العامة الى شركات أو خصخصة الإدارة) الى خيارات تنطوي على تصفية الاستثمار.

##### باء - شروط النجاح

٥- الخطوات التي يمكن للحكومة اتخاذها:

- (أ) أن تلتزم التزاماً سياسياً راسخاً بعملية الخصخصة وبتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني؛
- (ب) توضيح وتحديد الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية (وتسوية أي تنازع بين هذه الأهداف عند الاقتضاء)؛
- (ج) بناء توافق آراء عريض القاعدة فيما بين الأطراف المتأثرة بعملية الخصخصة (الموظفون البيروقراطيون والمدراء والعمال، وغيرهم) وعلى مستوى الجمهور عموماً؛
- (د) تعزيز المنافسة في الاقتصاد؛
- (هـ) إنشاء إطار قانوني واضح ولكن يتصف بالمرونة والشفافية لعملية الخصخصة؛
- (و) إنشاء آلية فعالة تسند إليها ولايات واضحة ويوفر لها ما يكفي من الموارد التقنية والمالية من أجل التحضير لعملية الخصخصة وإدارتها؛
- (ز) تشجيع وإشاعة بيئة داعمة مؤاتية، بما في ذلك الأحوال الاقتصادية الكلية المؤاتية، ونظام قانوني حسن الأداء وأسواق ومؤسسات مالية ملائمة، بالنسبة لتطوير القطاع الخاص والمؤسسات وكذلك بالنسبة لتوليد فرص العمل؛
- (ح) إنشاء شبكة أمان اجتماعي.

#### جيم - استراتيجية الخصخصة

٦ - إن وضع استراتيجية للخصخصة تصمم بإقتان يمكن أن يساعد في إعطاء المصدقية لعملية الخصخصة وتوجيهها. وينبغي أن تعالج هذه الاستراتيجية ما يثير اهتمام العاملين والمدراء فضلاً عن المستهلكين من قضايا تنشأ عن حدوث تغيير رئيسي في دور الدولة فيما يتعلق بتعزيز عملية التصنيع، وخلق فرص العمل، وتوفير الهياكل الأساسية أو الخدمات الاجتماعية. وتشتمل الخطوات التي يمكن اتخاذها على ما يلي:

- (أ) تحديد المدى العام لعملية الخصخصة؛

- (ب) التحديد الواضح للأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يراد تحقيقها؛
- (ج) وضع مبادئ توجيهية أو معايير واضحة لأغراض التقييم، واختيار المؤسسات العامة التي يراد تحويلها الى القطاع الخاص ولأغراض اختيار المشتريين؛
- (د) انتقاء التقنيات والتدرج في استخدامها حسب الاقتضاء بما يتناسب مع أهداف السياسة العامة التي يراد تحقيقها واحتياجات المؤسسات العامة التي يراد تحويلها الى القطاع الخاص، وإشاعة الثقة في العملية بطرق منها مثلا البدء بعمليات الخصخصة التي تنطوي على إمكانيات نجاح كبيرة، وتعزيز الإدارة الفعالة للشركات بأساليب منها مثلا مشاركة المستثمرين "الأساسيين".
- (هـ) ضمان الشفافية والمساءلة العامتين في عملية الخصخصة، عن طريق استخدام أسلوب طرح العطاءات التنافسية الى أكمل حد ممكن سواء بالنسبة للخيارات التي لا تنطوي على تصفية الاستثمار أو بالنسبة لخيارات تصفية الاستثمار؛
- (و) وضع برنامج لإشاعة الوعي العام بقيمة الخصخصة بالنسبة للاقتصاد بغية المساهمة في بناء توافق آراء عريض القاعدة؛
- (ز) تعزيز جانب التسويق الأولي في كل عملية من عمليات الخصخصة من أجل حفز الاهتمام المحتمل للمستثمرين، مما يؤدي الى زيادة قيمة المؤسسة العامة التي يراد خصخصتها، على ألا يغيب عن البال أنه باستثناء "عمليات الخصخصة الصغيرة"، ما من عملية خصخصة تأتي مماثلة للعملية الأخرى؛
- (ح) تشجيع المشاركة الشعبية في عملية الخصخصة عن طريق تخصيص نسبة من أسهم الشركات لصغار المستثمرين ("الرأسمالية الشعبية") أو من خلال الخصخصة الشاملة؛
- (ط) معالجة اهتمامات العاملين عن طريق إيلاء اهتمام خاص لحقوقهم المكتسبة ولتدابير التعويض في حالة العمال المسرحين ولتدابير حماية العمل وخلق فرص العمل، حسبما ينعكس مثلا في الخطط الاستثمارية والاجتماعية للمستثمرين؛
- (ي) تشجيع مشاركة العاملين في عملية الخصخصة عن طريق تخصيص نسبة من أسهم الشركات، إما مجانا أو بسعر مخفض، لصالح العاملين ("رأسمالية اليد العاملة") مما يسمح بوضع خطط لتمليك الأسهم للعمال، وعمليات شراء الأنصبه من قبل الإدارة أو العاملين؛

(ك) معالجة اهتمامات المستهلكين من خلال التنظيم المناسب للاحتكارات التي تتم خصخصتها وإنشاء آلية لمعالجة شكاوى المستهلكين؛

(ل) اتخاذ خطوات، منها مثلا تحديد الشروط في اتفاقات البيع، من أجل منع حدوث مخالفات مثل التحويلات غير المرخص بها، الى أطراف ثالثة، للمؤسسات التي يتم تحويلها الى القطاع الخاص بعد تصفية استثماراتها مباشرة؛

(م) تحديد دور المشاركة الأجنبية فيما يتعلق بالمؤسسات الكبيرة أو الاستراتيجية وضمان أن تنص إجراءات الخصخصة على معاملة منصفة للمستثمرين المحتملين؛

(ن) توفير ضمانات (مثل استخدام "الحصة الذهبية") في المؤسسات الاستراتيجية من أجل الحيلولة مثلا دون حدوث عمليات شراء عداوية؛

(س) استحداث آليات أو إجراءات لرصد مدى تقدم عملية الخصخصة ونتائجها، بما في ذلك الامتثال للالتزامات المعقودة من قبل المستثمرين الخاصين.

## ثانيا - أشكال الخصخصة

### ألف - الخيارات التي لا تنطوي على تصفية الاستثمار

#### ١ - أنواع الخيارات التي لا تنطوي على تصفية الاستثمار

٧ - إن الخيارات التي لا تنطوي على تصفية الاستثمار يمكن أن تساعد في خلق الإرادة السياسية اللازمة وتعزيز عملية الخصخصة عن طريق إثبات الحيوية التجارية للمؤسسات العامة. وقد تكون هذه الخيارات بمثابة تدابير هامة بحد ذاتها أو كخطوات تمهيدية لتصفية الاستثمار. وهذه الخيارات تشمل:

(أ) خصخصة الإدارة، بما في ذلك عقود الإدارة، وعقود الإيجار مع خيار الشراء، وامتيازات التشغيل؛

(ب) إعادة الهيكلة وتعزيز الجانب التجاري للمؤسسات العامة أو تحويلها الى شركات، على أن يقتصر ذلك بخصخصة الإدارة حسبما يكون مستصوبا أو ضروريا؛

(ج) المشاريع المشتركة بين المؤسسات العامة والخاصة:

(د) التعاقد الخارجي على توفير الخدمات العامة.

## ٢ - تدابير لتحسين أداء المؤسسات العامة

٨ - إن التدابير التي يمكن أن تتخذ لتحسين أداء المؤسسات العامة، سواء تم تحويلها الى شركات أم لا، تشمل:

(أ) وضع اتفاقات أداء ذات أهداف محددة:

(ب) إزالة الاعانات (وإذا كانت هناك حاجة للإعانات لتحقيق أهداف اجتماعية أو غير تجارية، فيتعين دفعها بصورة مستقلة وجعلها شفافة)؛

(ج) استحداث نظام لتقييم الأداء؛

(د) في حالة خصخصة الإدارة مع وجود خيار للبيع، الاتفاق على هذا الخيار من أجل إعطاء حافز للحائز على عقد الإدارة أو عقد الايجار مع خيار الشراء من أجل تحسين كفاءة المؤسسة العامة؛

(هـ) تعريض المؤسسات العامة للمنافسة أو لخطر المنافسة بما في ذلك خطر الافلاس؛

## ٣ - إعادة الهيكلة

٩ - يقتضي تحديد أصول وخصوم المؤسسة تحديد وضعها القانوني، بالإضافة الى إجراء عملية مراجعة مالية لها. وتستهدف عملية إعادة الهيكلة تعزيز قيمة المؤسسة ويمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة:

(أ) إعادة الهيكلة على المستوى التنظيمي ومستوى العمل، وهي تنطوي على إعادة تنظيم للمؤسسة العامة الى وحدات أرشد أو أصغر مع إجراء أي تخفيض ضروري لليد العاملة؛

(ب) إعادة الهيكلة أو الإصلاح على المستوى المالي، وهي تنطوي على إسقاط الديون المفرطة

للمؤسسة العامة؛

(ج) إعادة الهيكلة على المستوى التشغيلي، وهي تنطوي على إدخال استثمارات أو تكنولوجيا جديدة في المؤسسة العامة.

(د) ضمان أن يحدد الحق في الأصول الثابتة بالمؤسسة المخصصة قبل تصفية الاستثمار.

١٠ - وفي الحالات التي يراد فيها تصفية استثمارات المؤسسة العامة، يتعين تجنب القيام بعملية إعادة هيكلة على المستوى التشغيلي وترك أمر القيام بهذه العملية للمشتري.

١١ - ويتعين تجنب إجراء عملية إعادة الهيكلة حيثما يكون من الممكن بيع المؤسسة العامة "كما هي".

١٢ - غير أن المادة إعادة الهيكلة التنظيمية وخاصة المالية يمكن أن تساعد في وضع المؤسسة العامة على أساس مالي وتجاري سليم سواء كانت ستصفي استثماراتها أم لا. ويمكن أن تساعد، جنباً إلى جنب، مع تحويلها إلى شركة، في تعزيز قيمة بيعها عندما يراد تصفية استثماراتها. وعندما تضطلع الحكومات بإعادة الهيكلة ينبغي أن تضع في الاعتبار كلفة إعادة الهيكلة.

#### باء - خيارات تصفية الاستثمار

##### ١ - أنواع خيارات تصفية الاستثمار

١٣ - تشتمل خيارات تصفية الاستثمار على ما يلي:

(أ) البيع المباشر، كلياً أو جزئياً، إلى مستثمرين عامين؛

(ب) التوظيف الخاص لدى مستثمرين "استراتيجيين" أو مع شركاء في مشاريع مشتركة؛

(ج) طرح الأسهم العامة في أسواق الأوراق المالية، (في حالة المؤسسات العامة الكبيرة المربحة

عادة)؛

(د) المزادات العلنية (عادة في حالة المؤسسات العامة الصغيرة أو المتوسطة التي لا تتطلب نقل

التكنولوجيا)؛



(هـ) عمليات البيع لأفرقة العاملين أو الإدارة من خلال خطط تملك الأسهم للعاملين، وعمليات شراء الأنصبة من قبل الإدارة أو العاملين ("عمليات الخصخصة الداخلية")؛

(و) عمليات البيع الى الصناديق الاستثمارية أو صناديق التكافل؛

(ز) الخصخصة الشاملة؛

(ح) التصفية تعقبها عملية بيع الأصول، (حيثما يمكن لهذه العملية الأخيرة أن تحقق سعرا أعلى من سعر بيع المؤسسة بأكملها أو حيثما تكون ضرورية بسبب الضغط المفرط على الميزانية).

١٤ - ومتى تم اتخاذ قرار سياسي بشأن عملية البيع، ينبغي تنفيذها وفقا لجدول زمني ولا ينبغي أن تتوقف على ما يطرأ من تغيرات في الظروف بصورة مفرطة.

## ٢ - تقييم الأصول

١٥ - حيثما تكون هناك قصور تشوب أسواق رأس المال، يؤدي طرح العطاءات التنافسية الى إعطاء دور لقوى السوق في تقييم أصول المؤسسات العامة التي يراد بيعها. كما يمكن لطرح العطاءات أن يساعد في تحديد مكان وجود الأصول القيمة، كما في حالة المؤسسات العامة الكبيرة مثلا.

١٦ - وعمليات التقييم هامة في مجموعة متنوعة من السياقات: العروض العامة الأولية والمشاريع المشتركة والمساهمات في الأصول وعمليات التحويل الى شركات وتقييم العطاءات التنافسية على أساس الهياكل المختلفة والبيع عن طريق التفاوض. ويمكن أن تشمل عمليات التقييم أيضا تقييم مختلف أنواع الخهصوم الاحتمالية (الضمانات والتبعات البيئية). ولا بديل عن إجراء تقييم دقيق حيثما لا يكون هناك سوى مشتر محتمل واحد.

## ٣ - الاكتتاب

١٧ - تنطوي عملية الاكتتاب على كلفة. وقد يكون من الضروري التأمين ضد خطر الاكتتاب الناقص، وهو ما يحدث مثلا في الحالة التي لا يكون فيها الاستثمار في المؤسسة العامة جذابا للمستثمرين أو في الحالة التي تكون فيها اصدارات الأسهم كبيرة في سوق رأسمالية ضعيفة أو هابطة نسبيا. ويمثل تسعير السهم عاملاً أساسيا في تحديد ما إذا كان ينبغي أن يكتب في عملية إصدار للأسهم أم لا.

١٨ - إلا أنه يتعين تجنب عملية الاكتتاب حيثما تكون الأسهم رائجة على نحو منوط بحيث يؤدي ذلك الى حدوث اكتتاب زائد.

### جيم - خصخصة الهياكل الأساسية

#### ١ - أشكال خصخصة الهياكل الأساسية

١٩ - إن عملية الخصخصة أو التطوير الخاص للهياكل الأساسية يمكن أن تشمل على ما يلي:

(أ) بيع الهياكل الأساسية؛

(ب) بيع شركة الهياكل الأساسية من خلال عمليات التعويم العام أو بيعها الى مستثمر خاص؛

(ج) منح عقد تشغيل أو صيانة؛

(د) بيع حقوق التطوير من خلال مخططات البناء - التشغيل - النقل؛

(هـ) بيع حقوق الملكية والتطوير من خلال مخططات البناء - الملكية - التشغيل.

٢٠ - ويمكن لعملية إعادة الهيكلة، بالإضافة الى عملية تحويل المؤسسات العامة الى شركات، أن تعدّ شركة الهياكل الأساسية للبيع وأن تحسن قيمة بيعها.

#### ٢ - التطوير الخاص للهياكل الأساسية

٢١ - إن المميزات الخاصة التي يتسم بها التطوير الخاص للهياكل الأساسية (استثمارات أولية كبيرة وإيرادات أولية صغيرة وفترات استرداد طويلة، مقترنة بقوة احتكارية) تولد مجموعة فريدة من الحوافز والمخاطر بالنسبة لمطوري/متعهدى القطاع الخاص.

٢٢ - والقوة الاحتكارية يمكن أن تنشأ عن أحوال السوق، أي حيثما يكون الطلب وحالة الكلفة/الحالة التكنولوجية أو صفر حجم السوق بمثابة حواجز فعالة تعترض سبيل الدخول إلى السوق. وقد تُمنح القوة

الاحتكارية لفترة محددة بموجب امتياز تعاقدى كجزء من الحوافز التي توفر لمطوري/متعهدي القطاع الخاص.

٢٣- وقد تتقاسم الحكومات المخاطر مع مطوري/متعهدي القطاع الخاص. وكبديل لذلك، فإن مطوري/متعهدي القطاع الخاص قد يتحملون بالكامل المخاطر التي تنعكس في التعريفات التي يفرضونها نظير استخدام الهياكل الأساسية. وأية إعانات تقدم إلى مطوري/متعهدي القطاع الخاص، لتحقيق أهداف اجتماعية مثلا، يجب أن تكون واضحة وشفافة.

٢٤- وقد يكون من الضروري توفير ضمانات للقروض من الحكومة أو من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وذلك من أجل الحصول على التمويل اللازم.

٢٥- ويعتبر طرح العطاءات التنافسية ضروريا بالنسبة لمنح حقوق التطوير (والملكية) وامتيازات التشغيل. ويعتبر الاختيار المسبق لمقدمي العطاءات ضروريا لهذه الغاية.

٢٦- وقد يكون هناك دور لمجتمع المانحين يتمثل في دفع جزء من تكاليف تقديم العطاءات التي يدفعها مقدمو العطاءات الذين يتم اختيارهم مسبقا، وفي المشاركة في تمويل كلفة دراسات الجدوى من أجل تعزيز مشاركة مقدمي العطاءات المحليين.

### ثالثا - إطار الخصخصة

#### ألف - البيئة الداعمة

٢٧- إن من شأن وجود بيئة مؤاتية وداعمة لعملية الخصخصة وتطوير القطاع الخاص أن تسهل نجاح عملية الخصخصة في مرحلة تنفيذها ومرحلة ما بعد الخصخصة. والاستقرار السياسي والاجتماعي أمر ضروري في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن اتخاذ خطوات لتحسين الجوانب الاقتصادية والمالية والقانونية. وهذه تشمل:

(أ) إشاعة الأحوال الاقتصادية الكلية المؤاتية، بما في ذلك عن طريق تعزيز التحرير الاقتصادي وإلغاء الضوابط التنظيمية وتحقيق الاستقرار النقدي والضريبي واستقرار أسعار الصرف، من أجل توليد الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، والنمو والعمالة؛

(ب) توفير الهياكل الأساسية الملائمة؛

(ج) تعزيز التدابير الرامية إلى تشجيع أو تسهيل الاستثمار الخاص أو تطوير المؤسسات، بما في ذلك التدابير الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وتعبئة المدخرات المحلية عن طريق تحسين نشاط التوسط المالي، الرسمي وغير الرسمي، وتخفيض احتياجات القطاع العام للاقتراض، من خلال القيام مثلا بتحسين القاعدة الضريبية، ومن خلال الإصلاحات الضريبية وتحسين تحصيل الضرائب، وتوفير الدعم، مثل دعم إمكانية الحصول على الائتمانات، لتطوير مؤسسات الأعمال الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(د) تهيئة الأوضاع التي يمكن فيها للقطاع الخاص المحلي والمستثمرين الأجانب التنافس على أساس متكافئ؛

(هـ) تبسيط الإجراءات الإدارية وإلغاء الضوابط التنظيمية فيما يتعلق بتنمية المشاريع القائمة على روح المبادرة وتطوير المؤسسات؛

(و) وضع قوانين وأنظمة فيما يتعلق بتطوير القطاع الخاص والأسواق والمؤسسات المالية، بما في ذلك في جملة أمور قوانين الأعمال التجارية (حقوق الملكية، وقوانين التعاقد، وتأسيس وتشغيل الشركات، وإجراءات المحاسبة ومراجعة الحسابات، وإجراءات الإفلاس والتصفية) وقوانين بشأن المؤسسات والأسواق المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمشاريع المشتركة، فضلا عن الإجراءات المتعلقة بإنفاذ القوانين.

## باء - الإطار القانوني للخصخصة وآلياتها

### ١- قوانين الخصخصة

٢٨- هذه القوانين يمكن أن تشمل:

(أ) الإطار القانوني للخصخصة، بما في ذلك آلياتها؛

(ب) التحضير لعملية الخصخصة وأساليبها، بما في ذلك المركز القانوني للمؤسسات العامة، بالإضافة إلى المؤسسات المحولة إلى شركات وموظفي الحكومة المعنيين، وصناديق معاشاتهم التقاعدية، ومكافآت نهاية الخدمة، وما إلى ذلك؛





(هـ) ضمان أن تكون الإجراءات التي تعتمدها السلطات التنظيمية شفافة وأن تكون قراراتها علنية؛

(و) ترشيح هيكل الصناعات ذات الصلة، من أجل إبقاء عدد الهيئات التنظيمية عند الحد الأدنى، وضمان أن تكون هذه الهيئات على مستوى تقني رفيع.

٣٨- عند خصخصة البنى الأساسية، ربما كان الامتياز التعاقدى الممنوح عن طريق التفاوض أفضل من وضع تنظيم عام الطابع، مما يتيح للمستثمر إطارا أكثر قابلية للتنبؤ به. وعادة كما ينبغي أن تدرج في العقود قضايا مثل تنظيم الأسعار أو معدلات العائد وأيضا أحكام بشأن مراقبة أمن ونوعية الخدمات.

#### رابعاً - الأثر الاجتماعي وتدابير الدعم

##### ألف - الاعتبارات الاجتماعية والتقييم

٣٩- تمثل الاعتبارات الاجتماعية عنصراً أساسياً في عملية الخصخصة ويلزم إدماجها في هذه العملية من البداية ومراعاتها في استراتيجية الخصخصة.

٤٠- وتنبغي معالجة آثار الخصخصة على العمالة ورفاه المستهلك. إلا أن التأثير الاجتماعي لعملية الخصخصة يتجاوز هذه الآثار. كما يتعين أن تؤخذ في الاعتبار آثار الخصخصة على الاستثمار والنمو، والدخل وتوزيع الثروة، وعلى توفير وكلفة الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية الناشئة عن تحويل المرافق العامة والخدمات الاجتماعية إلى القطاع الخاص.

٤١- ويجب أن تكون الإعانات الاجتماعية المقدمة مثلاً لأغراض توريد الخدمات إلى المناطق الريفية واضحة وشفافة.

٤٢- ويمكن لعملية "الخصخصة الداخلية"، بما في ذلك خطط تملك الأسهم للعاملين، وعمليات شراء الإذنية من قبل الإدارة أو العمال، أن توفر حوافز للعمال لتحسين الإنتاجية والمحافظة على مقومات بقاء المؤسسات على المدى الطويل.

### باء - الأمن الوظيفي

٤٣- يمكن تعزيز الأمن الوظيفي في المؤسسات المحولة إلى القطاع الخاص من خلال اعتماد تدابير يمكن تطبيقها على نطاق عام لحماية العمالة وأحوال العمل لفترة محددة بعد عملية الخصخصة أو من خلال الخطط الاستثمارية والاجتماعية للمستثمرين فيما يتعلق بمؤسسات محددة أو بكلا الأسلوبين.

٤٤- وإذا تعين إجراء أية عملية إعادة هيكلة لقوة العمل، فإن من الأفضل أن تقوم الحكومة بهذه العملية قبل تصفية الاستثمار، مع اعتماد تدابير تعويضية مناسبة، بدلا من أن يقوم بها المستثمر الخاص بعد تصفية الاستثمار. ويلزم إقامة توازن بين الاهتمام بضمان العمالة من خلال الترتيبات التعاقدية والحاجة إلى ضمان مقومات بقاء المؤسسات المحولة إلى القطاع الخاص، الأمر الذي يشكل جزءا أساسيا من الأمن الوظيفي.

### جيم - تدابير الدعم

٤٥- إن تدابير الدعم ذات الصلة بالجوانب الاجتماعية يمكن أن تشمل:

(أ) تدابير التعويض، بما في ذلك اتفاقات التعويض في حالة تسريح العمال الزائدين عن الحاجة وتعويضات إنهاء الخدمة؛

(ب) مخططات التقاعد المبكر الطوعي، بالإضافة إلى تدابير التعويض؛

(ج) التدابير الرامية إلى تحسين المهارات والانتقال الوظيفي من خلال إعادة التدريب والتدريب المهني وإسداء المشورة الوظيفية وتقديم المساعدة لأغراض الانتقال إلى مواقع جديدة، وما إلى ذلك؛

(د) اعتماد تدابير لخلق فرص العمل، من خلال تعزيز روح المبادرة وتطوير مؤسسات الأعمال الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤٦- وينبغي تصميم تدابير التعويض بحيث تأخذ في الاعتبار لا مصلحة العاملين فحسب وإنما أيضا مصلحة المجتمع ككل. وبصفة خاصة، لا ينبغي لهذه التدابير أن تكون سخية على نحو مفرط بحيث تشجع أعدادا كبيرة من العاملين على ترك الخدمة في المؤسسات المحولة إلى القطاع الخاص أو بحيث تشكل عقبات تعترض سبيل عمليات الخصخصة في المستقبل.



- ٤٧- ومن شأن وجود شبكة أمان اجتماعي تقوم على أساس مبادئ واضحة محددة من البداية أن تساعد في تخفيف أية آثار سلبية قد تترتب على عملية الخصخصة وفي كسب الدعم لهذه العملية.
- ٤٨- ويمكن تمويل تدابير الدعم ذات الصلة بالجوانب الاجتماعية، إلى جانب شبكة أمان اجتماعي، من مصادر مختلفة. فبالإضافة إلى استخدام جزء من عائدات عملية الخصخصة لهذه الغاية، يمكن الحصول أيضا على قروض من مؤسسات مالية متعددة الأطراف.
- ٤٩- كما يمكن توفير الدعم للتدابير الرامية إلى خلق فرص العمل وذلك من خلال الإصلاحات الضريبية والتنظيمية من أجل تحسين إمكانية وصول مؤسسات الأعمال الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الموارد والأسواق، وكذلك من خلال السياسات الرامية إلى تحسين نشاط التوسط المالي، الرسمي وغير الرسمي، بالنسبة لمؤسسات الأعمال هذه.
- ٥٠- ويمكن لأصحاب المشاريع في القطاع غير النظامي أن يتنافسوا بنجاح أحيانا مع مؤسسات الأعمال في القطاع النظامي. ومن شأن مساعدة مؤسسات الأعمال الناجحة في القطاع غير النظامي على الانتقال إلى القطاع النظامي أن يسهم في تحسين المنافسة والإيرادات الضريبية للدولة.

## المرفق الثاني

### اختصاصات

#### الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال الخصخصة

عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) بصيغته المعدلة، والوثيقة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة ينشئ مجلس التجارة والتنمية فريقا عاملا مخصصا للخبرات المقارنة في مجال الخصخصة تسند له الاختصاصات التالية:

١- استعراض خبرات البلدان في مجال الخصخصة.

٢- النظر في الأهداف المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لعمليات الخصخصة آخذا في اعتباره العوامل ذات الصلة، بما في ذلك تنوع أوضاع البلدان، بغية تشجيع زيادة الكفاءة في الأنشطة الاقتصادية؛ وزيادة فعالية توزيع الموارد والدينامية والقدرة على المنافسة من خلال إعادة تشكيل المؤسسات أو القطاعات الاقتصادية أو كليهما؛ وخلق فرص العمل؛ وتوزيع الاستحقاقات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية عموما.

٣- النظر في العوامل المتصلة بتصميم برامج الخصخصة وتنفيذها، ولا سيما التنمية العامة للقطاع الخاص؛ ودور الدولة ولا سيما دورها في تحديد الإطار القانوني والتنظيمي للخصخصة، ونطاق العملية وخطاها؛ ومعايير اختيار المؤسسات التي ستجري خصخصتها؛ والعلاقة بين الخصخصة والأسواق المالية المحلية؛ والاستثمارات الأجنبية؛ والهياكل الأساسية؛ والقدرة الإدارية؛ وأنماط الملكية والسيطرة عليها؛ وأداء الشركات والمنافسة؛ وتحمس العاملين؛ والوعي العام ودعم الجمهور؛ وآليات خلق فرص العمل؛ وعموما العلاقات مع برامج التنمية الاجتماعية.

٤- صياغة عناصر أساسية، بوصفها مبادئ توجيهية ممكنة لوضع السياسة العامة، للنظر فيها عند وضع برامج وخطط الخصخصة.

٥- العمل كمحفل لعرض البرامج والخطط الوطنية للخصخصة وكذلك لتبادل المعلومات ذات الصلة ونشرها. وفي هذا الصدد ينبغي للفريق العامل المخصص أن يلتمس من البلدان المهتمة تقديم معلومات عن خبراتها الوطنية والاستفادة من خبرة القوى الفاعلة غير الحكومية ودرايتها الفنية، ولا سيما المؤسسات والنقابات والمجتمع الأكاديمي.

- ٦- ينبغي أن يجري عمل الفريق العامل في تتابع متدرج وفقا للمقررات ٤٩ الى ٦٠ من التزام كرتاخينا. وتمشيا مع ماهو منصوص عليه في التزام كرتاخينا، ولا سيما في الفقرتين ١٨ و٤٧، ينبغي للفريق العامل مراعاة الحاجة لتشجيع التوافق الدولي حول مبادئ واستراتيجيات العمل في مجال السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي لتحسين الآفاق الانمائية المرتقبة في الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية. وينبغي له كذلك أن يوفر محفلا لتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء لتمكينها من استخلاص الدروس المناسبة لصياغة وتنفيذ السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي وللتعاون الاقتصادي الدولي.
- ٧- يتعين على الفريق العامل أن يراعي في عمله المراعاة الواجبة تنوع أوضاع وتجارب البلدان. ويمكن أن يستند في عمله على استعراضات قطرية تجريبها الأمانة وأن يلتمس من البلدان المعنية تقديم دراسات عن تجاربها الوطنية. ويمكنه كذلك، بحسب القضية المطروحة التماس مشاركة القوى الفاعلة غير الحكومية والاستفادة من تجاربها وخبراتها ولا سيما الشركات والنقابات والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية فضلا عن ممثلي المؤسسات الدولية.
- ٨- يتعين على الفريق العامل تحديد المجالات التي ينبغي أن يتم فيها تعزيز التعاون التقني وذلك للنظر في هذه المجالات.
- ٩- يتوجب تنسيق أعمال الفريق العامل مع اللجان والأفرقة العاملة الأخرى.
- ١٠- ينبغي أن يكون عمل الفريق العامل مكملا لعمل الهيئات الدولية الأخرى مع الحرص على عدم حدوث أي ازدواج.
- ١١- يجوز للفريق العامل أن يوصي بأن ينظر المجلس في إنشاء أفرقة خبراء.
- ١٢- ينبغي للفريق العامل عمله خلال سنتين من اعتماد اختصاصاته. ويجوز له أن يقدم تقارير مرحلية ويرفع تقريرا نهائيا عن نتائج أعماله إلى مجلس التجارة والتنمية.
- ١٣- يقوم المجلس بالبت في تواتر دورات الفريق العامل وفقا للإجراءات القائمة المتعلقة بالجدول الزمني للاجتماعات. وينبغي أن تكون مدة الدورات خمسة أيام أو أقل.

المرفق الثالث

قائمة العروض القطرية والورقات المقدمة من أعضاء أفرقة الخبراء  
قائمة عروض البلدان

Symbols

Languages

UNCTAD/DSD/Misc.9	Presentation of national experiences with privatization:	English/French
	Argentina	
	Czech Republic	
	France	
	Germany	
	Greece	
	Hungary	
	Malaysia	
	Poland	
	Republic of Korea	
	Senegal	
	Tunisia	
	United Republic of Tanzania	
	United States of America	
TD/B/WG.3/Misc.41	Country presentations and statements:	
	China	English
	Israel	English
	Japan (JNR Reform)	English
	Slovenia	English
	Romania	English
	United Kingdom (The UK experience of telecommunications regulation)	English
TD/B/WG.3/Misc.2	Venezuela	English/Spanish
TD/B/WG.3/Misc.3	Jordan	Arabic/English
TD/B/WG.3/Misc.4	Peru	English/Spanish
TD/B/WG.3/Misc.5	Colombia	English/Spanish
" /Add.1	"	English/Spanish
" /Rev.1	"	Spanish
TD/B/WG.3/Misc.6	Australia	English
TD/B/WG.3/Misc.7	Bulgaria	English
TD/B/WG.3/Misc.8	Finland	English
TD/B/WG.3/Misc.9	Germany	English
" /Add.1	"	"
TD/B/WG.3/Misc.10	Indonesia	English
TD/B/WG.3/Misc.11	Jamaica	English
TD/B/WG.3/Misc.12	Lithuania	English
TD/B/WG.3/Misc.13	Morocco	English

TD/B/WG.3/Misc.14	Netherlands	English
" /Add.1	"	"
TD/B/WG.3/Misc.15	New Zealand	English
TD/B/WG.3/Misc.16	Poland	English
TD/B/WG.3/Misc.17	Portugal	English
TD/B/WG.3/Misc.18	Thailand	English
TD/B/WG.3/Misc.19	Turkey	English
" /Add.1	"	"
TD/B/WG.3/Misc.20	United Kingdom	English
TD/B/WG.3/Misc.21	France	French
TD/B/WG.3/Misc.22	Niger	French
TD/B/WG.3/Misc.24	Sri Lanka	English
TD/B/WG.3/Misc.25	Ghana	English
TD/B/WG.3/Misc.26	Nigeria	English
TD/B/WG.3/Misc.27	Republic of Korea	English
TD/B/WG.3/Misc.28	Egypt	English
" /Add.1	"	Arabic/English
TD/B/WG.3/Misc.29	Brazil	English
" /Add.1	"	"
TD/B/WG.3/Misc.31	United States of America	English
TD/B/WG.3/Misc.32	Greece	English
TD/B/WG.3/Misc.33	Philippines	English
TD/B/WG.3/Misc.34	Pakistan	English
TD/B/WG.3/Misc.35	Sweden	English
TD/B/WG.3/Misc.37	Slovakia	English
TD/B/WG.3/Misc.38	Canada	English
TD/B/WG.3/Misc.39	Norway	English
	(Privatization and the environment)	
TD/B/WG.3/Misc.40	Fiji	English
TD/B/WG.3/Misc.43	Nepal	English
TD/B/WG.3/Misc.44	Croatia	English
TD/B/WG.3/Misc.45	Mexico	English/Spanish

قائمة ورقات أعضاء أفرقة الخبراء

تقنيات الخصخصة وتمويلها

His Excellency, Dr. J.C. Sanchez Arnau	Argentina	Privatization in Argentina
Mr. Thomas Janicki	Germany	Techniques and financing of privatization - some basic observations from the German perspective
Mr. Tissa J.M. Jayasinghe	Sri Lanka	Techniques and financing of privatization: Guidelines
Dr. G. F. Mbowe	United Republic of Tanzania	Transitional support to reforming enterprises

Mr. Neil Murdoch	United States	Techniques and financing of privatization
Dr. Alexandre D. Radygin	Russian Federation	Russian model of privatization

المنافسة والتنظيم

Ms. Khamarzan Ahmed Meah	Malaysia	Competition and regulation
Mr. Adrian van der Ven	Netherlands	Competition and the regulation of privatized and corporatized monopolies in the Netherlands
Mr. James A. Waddell	United States	Infrastructure privatization
Mr. Pierre Guislain	World Bank	Divestiture of State enterprises - an overview of the legal framework
Mr. Andrzej Szablewski	Poland	Restructuring and regulatory reform in the Polish energy sector
Mr. Lucas Danho	Côte d'Ivoire	Privatisation du service de télécommunications en Côte d'Ivoire - Problèmes et approches de solutions

الجوانب الاجتماعية في الخصخصة

Mr. Brendan Martin	ICFTU/PSI	Towards a new privatization paradigm
Mr. Tissa J.M. Jayasinghe	Sri Lanka	The social impact of privatization
Mr. Jorge Botero	Acción Internacional	Impact of non-governmental organizations on the development of informal economic sectors in Latin America

الخصخصة والبيئة

Mr. H. R. Zayyad	Nigeria	A country presentation The Nigerian Experience
------------------	---------	---

خصخصة صناديق المعاشات التقاعدية

Mr. Walter Schulthess	Argentina	Reforma del Sistema Provisional Argentino: Principios, lineamientos y Proyecciones
Mr. Carlos Soto Perez	Mexico	Pension Funds Privatization
Mr. James Waddell	United States	A shift towards private and defined contribution pension programs

المرفق الرابع

تقارير الفريق العامل المخصص والوثائق التي أعدتها الأمانة

الرموز

- ١- تقارير الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال التخصصية:
- |   |                                |
|---|--------------------------------|
| تقرير الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال التخصصية عن دورته الأولى  | TD/B/WG.3/5<br>(باللغات الست)  |
| تقرير الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال التخصصية عن دورته الثانية | TD/B/WG.3/9<br>(باللغات الست)  |
| تقرير الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال التخصصية عن دورته الثالثة | TD/B/WG.3/13<br>(باللغات الست) |
| تقرير الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال التخصصية عن دورته الرابعة | TD/B/WG.3/15<br>(باللغات الست) |
- ٢- تقارير ومذكرات من إعداد أمانة الأونكتاد:
- |   |  |
|---|--|
| تصميم برامج التخصصية وتنفيذها ونتائجها: استعراض للخبرات الوطنية لمختلف البلدان<br>تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد  | TD/B/WG.3/7<br>و Rev.1 و Rev.2<br>(باللغات الست) |
| النظر بتعمق فيما يلي:<br>١' المنافسة وتنظيم الاحتكارات التي انتقلت ملكيتها إلى القطاع الخاص<br>٢' الأثر الاجتماعي وتدابير الدعم المتصلة بالجوانب الاجتماعية | TD/B/WG.3/11<br>(باللغات الست)                   |
- ورقة قضايا من إعداد أمانة الأونكتاد



قضايا تتصل بما يلي: TD/B/WG.3/7/Rev.2/Add.1  
(أ) الخصخصة والبيئة (باللغات الست)  
(ب) خصخصة صناديق المعاشات التقاعدية

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

-٣ وثائق أساسية

إعادة تشكيل المؤسسات العامة وخصخصتها - بيблиوغرافيا UNCTAD/DSD/Misc.6  
مشروحة من إعداد أمانة الأونكتاد (بالانكليزية)

دليل مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالخصخصة من إعداد أمانة الأونكتاد UNCTAD/DSD/Misc.8/Rev.2  
(بالانكليزية)

إعادة تشكيل المؤسسات العامة وخصخصتها - استقصاء للمؤلفات الحديثة من إعداد أمانة الأونكتاد UNCTAD/DSD/Misc.23/Add.1  
(بالانكليزية)

الأنشطة المضطلع بها من قبل المنظمات الدولية في مجال الخصخصة الردود على استبيان الأونكتاد UNCTAD/DSD/Misc.23/Add.1  
(بالانكليزية)

المرفق الخامس

قائمة بأعضاء أفرقة الخبراء

الدورة الثانية (٧-١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢):

Embajador Dr. Juan Carlos Sanchez Arnau  
Subsecretario de Privatizaciones  
Ministerio de Economica y Obras Publicas  
Hipolito Yrigoyen 250  
Piso No. 9, Oficina 935  
Buenos Aires, Argentina

Mr. Thomas Janicki  
Head, Competition Policy Division  
Federal Ministry of Economics  
Villemombier Str. 76  
D-5300 Bonn, Germany

Mr. Tissa J.M. Jayasinghe  
Director, Commercialization Division  
Ministry of Finance  
Room No. 55, Ground Floor  
Galle Face Secretariat  
Colombo 1, Sri Lanka

Dr. G.F. Mbowe  
Chairman, Presidential Commission on Privatization  
Ministry of Finance  
Dar-es-Salaam, United Republic of Tanzania

Mr. Neil Murdoch  
Senior Manager  
Price Waterhouse  
International Privatization Group  
1801 K St. N.W.  
Washington, D.C. 20006, USA

Dr. Alexandre D. Radygin  
Chief of Privatization Division  
Institute for Economy in Transition  
5 Ogarev Street  
103009 Moscow  
Russian Federation

الدورة الثالثة (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢):

الفريق المعني بالمنافسة والتنظيم

Embajador Dr. Juan Carlos Sanchez Arnau  
Chief of Advisory Staff,  
Ministry of Economy  
Buenos Aires, Argentina

M. Lucas Danho  
Vice-Président  
Comité de privatisation et de restructuration du secteur parapublic  
Coordinateur de la Cellule Technique  
Cabinet du Premier Ministre  
Abidjan, Côte d'Ivoire

Ms. Khamarzan Ahmed Meah  
Economic Planning Unit  
Prime Minister's Department  
Jalan Dato Onn  
50502 Kuala Lumpur, Malaysia

Mr. Andrzej Szablewski  
Anti-monopoly Office  
Place Powstancow  
00-950 Warsaw 1, Poland

Mr. Adrian van der Ven  
Ministry of Finance  
Korte Voorhout 7  
Postbus 20201  
2500 EE Den Haag, Netherlands

Mr. James A. Waddell  
Executive Director  
Price Waterhouse  
International Privatization Group  
1801 K St. N.W.  
Washington, D.C. 20006, USA

فريق الخبراء المعني بتدابير الدعم الاجتماعي

Dr. Zoltan Roman  
President  
Hungarian Small Business Association  
1021 Szeher UT 7  
Budapest, Hungary

Mr. Tissa J.M. Jayasinghe  
Director, Commercialization Division  
Ministry of Finance  
Room No. 55, Ground Floor  
Galle Face Secretariat  
Colombo 1, Sri Lanka

M. Bechir Essid  
Directeur chargé de la Privatisation  
Direction des entreprises publiques  
Premier Ministère  
Tunisia

Mr. Pierre Guislain  
World Bank  
Senior Private Sector Development Specialist  
Washington, USA

Mr. Rolph van der Hoeven  
Project Manager  
International Labour Office  
Interdepartmental Project on Employment and Structural Adjustment  
4, route des Morillons  
1211 Genève 22, Switzerland

Mr. Brendan Martin  
(for ICFTU/PSI)  
Director  
Public World  
5-11 Worship Street  
London EC2A 2BH, United Kingdom

Mr. Jorge Botero  
(for Acción Internacional)  
Fundación Tierra Nueva  
Calle 92, 7-30  
Bogota, Colombia

الدورة الرابعة (5 - 8 نيسان/أبريل 1994)

الخصخصة والبيئة:

Dr. Heinrich Bonneberg  
Treuhandanstalt  
Leipzigerstrasse 527  
10100 Berlin/Germany  
Fax: (4930) 3154.4662

Mr. Rafael Herz  
Jefe, Unidad de Infraestructura  
de Paneación Nacional  
Calle 26, No. 13-19  
Piso 8  
Bogota - Colombia  
Tel: (571) 2846.650  
Fax: (571) 281.3348/334.0221

Mr. S.I. Nodland  
Ragaland Research  
Stavanger-Norway  
Fax: (47) 51.87.51.00

Mr. H.R. Zayyad  
Technical Committee on Privatization  
and Commercialization  
2nd phase, 3rd floor  
Federal Government Secretariat  
P.O. Box 60238  
Ikoyi-Lagos/Nigeria  
Fax: (2341) 269.4328  
65846/685848

خصخصة صناديق المعاشات التقاعدية

Mr. Walter Schulthess  
State Secretary for Social Security  
Buenos Aires/Argentina

Mr. Osvaldo Macias Muñoz  
Jefe del Departamento de Estudios  
Huerfanos 1273, 9º Piso  
Santiago de Chile/Chile  
Fax: (562) 698.5305

Mr. Carlos Soto Perez  
Toledo 21, 7º Piso  
Colonia Juarez  
Mexico 06600  
Mexico  
Tel: (525) 211.1874  
Fax: (525) 256.2290

Mr. James Waddell  
Price Waterhouse  
International Privatization Group  
1801 K Street, N.W.  
Washington  
USA  
Fax: (202) 466.4760

Mr. Alejandro Bonilla Garcia  
Principal Actuary  
Social Security Department  
International Labour Office  
4, route des Morillons, Geneva  
Fax: (22) 799.7962

المرفق السادس

قائمة الأعضاء وغيرهم من المشاركين

<u>الأعضاء</u>	
سلوفاكيا	الاتحاد الروسي
السنغال	الأرجنتين
السودان	المانيا
سويسرا	اندونيسيا
شيلي	ايران (جمهورية - الإسلامية)
الصين	ايطاليا
العراق	باكستان
غانا	البرازيل
غينيا	البرتغال
فرنسا	بلجيكا
فنلندا	بنغلاديش
كوبا	بولندا
كوت ديفوار	تايلند
كولومبيا	تركيا
لبنان	توغو
ماليزيا	تونس
مصر	جامايكا
المغرب	الجزائر
المكسيك	الجمهورية العربية الليبية
المملكة العربية السعودية	الجمهورية التشيكية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	جمهورية كوريا
ميانمار	الدانمرك
النرويج	رومانيا
نيجيريا	زامبيا
هندوراس	زمبابوي
	سري لانكا

اليابان  
اليونان  
٥٦ عضوا

هنغاريا  
هولندا  
الولايات المتحدة الأمريكية

المراقبون:

الفلبيين  
فنزويلا  
فييت نام  
قطر  
الكاميرون  
كندا  
ليتوانيا  
مالطة  
مدغشقر  
ملاوي  
موزامبيق  
النمسا  
نيبال  
النيجر  
نيوزيلندا  
الهند  
٤١ عضوا

اثيوبيا  
الأردن  
أرمينيا  
اسبانيا  
استراليا  
اسرائيل  
أفغانستان  
اكوادور  
أوروغواي  
ايرلندا  
باراغواي  
بلغاريا  
بنما  
بوتان  
بوليفيا  
بيرو  
ترينيداد وتوباغو  
جمهورية تنزانيا المتحدة  
الجمهورية العربية السورية  
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية  
السلفادور  
سلوفينيا  
سنغافورة  
السويد  
عمان

الهيئات التابعة للأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

الوكالات المتخصصة

البنك الدولي؛ صندوق النقد الدولي؛ مكتب العمل الدولي؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ منظمة الصحة العالمية.

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأوروبي؛ منظمة الوحدة الأفريقية؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ أمانة الكمنولث؛ اللجنة القانونية الاستشارية الآسيوية الأفريقية.

المنظمات غير الحكومية

غرفة التجارة الدولية؛ الاتحاد الدولي للنقابات الحرة؛ الخدمات العامة الدولية؛ التحالف التعاوني الدولي؛ الاتحاد الدولي للنقل البري؛ الجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الاتحاد العالمي للنقابات؛ الاتحاد العالمي لجمعيات الأمم المتحدة؛ الرابطة الدولية للنقل الجوي.

- - - - -